

عقوبة جديدة

حرمان باصات النقل المخالفة من المحروقات ٢٠ يوماً

السويداء - عيبر صيموعة

تمكنت دوريات التموين وحماية المستهلك في السويداء من ضبط ما يزيد على ١١٠٠ كيلو من الدقيق التمويني مما جرى التصرف بها تصرفاً غير مشروع ضمن اثنين من الأفران إضافة إلى تنظيمها ٢ ضبوط بحق ثلاثة أفران تتضمن الشروع بالتصرف غير المشروع بالدقيق التمويني إضافة إلى وجود أجسام غريبة في مادة الرغيف. وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء فادي مسعود أن غرامة الاتجار بالدقيق التمويني وصلت إلى ٦٠٠ ألف ليرة للطن الواحد لافتاً إلى أن الدائرة منذ بداية العام الجاري كما قامت الدوريات بتنظيم ٥٩ ضبوطاً تموينياً لمخالفات متعددة تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار وعددها ٢١ ضبوطاً والبيع بسعر زائد وعدم وجود فواتير نظامية وعددها ٢٥ ضبوطاً والغش بالتعاقد والتصرف غير المشروع. إضافة إلى ٤ ضبوط الاتجار بالمحروقات (مازوت- غاز-بنزين) للتصرف غير المشروع والبيع بسعر زائد علماً أنه تم تحويل كل ضبوط مادة المحروقات إلى لجنة المحروقات الفرعية ولفت مسعود إلى أنه جرى تنظيم ٤ ضبوط بحق عدد من الباصات جراء تقاضي أجور زائدة وتمت مخاطبة لجنة المحروقات في المحافظة لاتخاذ التدابير اللازمة علماً أنه في حال جرى تنظيم الضبط بحق باصات النقل الخدمية المخالفة يتم حرمانها من التزود بالمحروقات لمدة ٢٠ يوماً تقريباً.



زيادة أجور النقل على ١٠٠٠ خط في ريف دمشق

حمدان لـ«الوطن»: رقابة مشددة لضبط المخالفات الأجر السابغة غير مطابقة للواقع.. و«السرافيس» لم تنقذ بها مطلقاً

فادي بك الشريف

أصدرت محافظة ريف دمشق قراراً رفعت بموجبه أجور وتعرفة نقل الركاب في المحافظة ليشمل جميع تفرعات ريف دمشق. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق جميل حمدان أن رفع التعرفة طال نحو ١٠٠٠ خط بالحد الأدنى لجميع تفرعات الريف، مشيراً إلى أنه منذ فترة طويلة لم تعد تتناسب الأجرة مع تكاليف الآليات وذلك لارتفاع المازوت خلال الفترة الماضية، مع الأخذ بالحسبان قطع الغيار وتكاليف الصيانة وزيت المحرك والإطارات ومجمل مفرزات تكاليف النقل. وقال حمدان: على سبيل المثال أصبحت تعرفة خط نقل الركاب دمشق أشرفية صحنياً بمسافة ١٤ كيلو متراً ٧٠ ليرة سورية بدلاً من ٥٠، وخط دمشق معضمية بمسافة ١٣ كيلو متراً ٦٠ ليرة سورية بدلاً من ٤٥ ليرة سورية، منوهاً بالعمل بموجب هذا المقياس والمسافة، مؤكداً أن من كان يتقاضى ١٠٠ ليرة فسيستلم بالتسعيرة الجديدة الموضوعه للالتزام بالتعرفة الجديدة والحاسبة قائمة، علماً بوجود مخالفات سابقة للتعرفة. وأشار حمدان إلى ورود شكاوى كثيرة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقضي



بعدم تناسب الأجرة والتعرفة الموضوعه مع التكاليف الكثيرة لمستزمات نقل الركاب وأعمال وتكاليف وسيلة النقل، مؤكداً أن الوزارة طلعت إجراء دراسة مفصلة لواقع الأجر، وخاصة أن التعرفة الموجودة سابقاً لا يعمل بها على مستوى مختلف المحافظات وتتم مخالفة عدم المتزامن بهذه التعرفة، منوهاً بأن التعرفة الموضوعه سابقاً غير مطابقة للواقع. كما أشار رئيس دائرة الأسعار إلى أن تقاضي

مشاركة ٧ جهات وضعت تعرفة جديدة للكيلو متر الواحد بمعدل ٤ ليرات سورية، وتقسيمها وفق شرائح. وعما يخص الغرامات المطبقة، أوضح حمدان أن غرامة مخالفة الأجر الزائدة تقدر بـ ٢٥ ألف ليرة سورية عن طريق مديرية تموين ريف دمشق، وحجز المركبة إن ضبطت عن طريق فرع المرور مع فرض غرامة معيبة. وبين حمدان أنه تم ضبط ٣٠ مخالفة تقاضي أجور زائدة على خطوط ريف دمشق خلال الشهر الماضي، مشيراً إلى الضغط أكبر على سعبد المراقبة. في غضون بئ كتاب صادر عن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي سالم مسعود بقرار من المحافظ حدد بموجبه الحد الأقصى لأجور نقل الركاب بالميكروباصات ومازوت سعة ٩-١٤ ركاباً، والميكروباص حديث ليرة لخط (أشرفية صحنياً صحنياً). كما تم تحديد التعرفة بـ ٢٥ ليرة سورية بين الوحدات الإدارية بحدود ٥ كم وضمن المدن والبلدات لمسافة لا تتجاوز ٣ كم، ويحظر بين وسائل النقل كافة تقاضي أي زيادة على التعرفة الواردة بقرار محافظة ريف دمشق.

وزير التربية لـ«الوطن»:

تعين جميع الناجحين من ذوي الشهداء والمصابين بحالة عجز تام

محمود الصالح

شملهم التعيين ١١٣٢٩ مواطناً، وهذا العدد هو أكبر من العدد المعلن عنه في المسابقة والمحدد في ٨٦١٨ فرصة. وأشارت الوزارة إلى أنها يمكن أن تعين باقي الناجحين في المسابقة عندما تتوافر الشواغر والاعتمادات المالية وذلك خلال ستة من تاريخ إعلان النتائج، بحسب تسلسل درجات نجاحهم. بدوره أكد وزير التربية هزوان الوز لـ«الوطن»، أنه تم خلال العام الماضي إحصاء جميع الشواغر نتيجة التقاعد والاستقالة وتبين وجود شواغر لـ ١١٣٢٩ وظيفة ولذلك أصدرنا قراراً بتعيين هذا العدد علماً أن عدد الناجحين في المسابقة يقارب ١٩ ألف من مقدم من مختلف الاختصاصات وجميع المحافظات والعدد الأكبر من حماة وحمص. وكشف وزير التربية أنه تم تعيين جميع الناجحين من ذوي الشهداء والمصابين بحالة عجز تام وكذلك تعيين جميع الناجحين من محافظات الرقة ودير الزور نظراً إلى وجود شواغر فيها وسيتم أيضاً تعيين عدد ممن نجحوا ولم يعينوا في المحافظات المجاورة وفق أولوية معيبة. وعن وضع الناجحين في المسابقة ولم يتم تعيينهم أكد وزير التربية أن لديهم فرصة في التعيين حتى ٢٠١٩/١/٢٣ حيث سيتم في نهاية العام القادم إحصاء الشواغر التي تحدث خلال هذا العام ويعين فيها ممن نجح في هذه المسابقة ولم يتم تعيينهم.

العلي لـ«الوطن»: إصدار مخططات تنظيمية لـ ١٢ قرية

حمص - نبال إبراهيم

أكد نائب محافظ حمص دمر العلي لـ«الوطن» تصديق المجلس لعدد من المشاريع الخدمية في مدينة حمص وريفها بقيمة إجمالية ٤٥٠ مليون، و تم إصدار المخططات التنظيمية لـ ١٢ قرية وتصديق موازنات بعض الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٨. وبين أن المكتب التنفيذي صدق خلال جلسته يوم أمس على عقد توريد مواد ومستلزمات التشغيل المرضي حمص وملحقاتها بقيمة إجمالية ٤٠٩ ملايين ليرة وبمدة عقدي ١٧٠ يوماً، ووافق على عقد لنقل معدات زراعية وعمل مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي حتى نهاية العام الحالي بقيمة مالية ١٠٨ ملايين ليرة، لافتاً إلى أن المكتب التنفيذي صدق أيضاً على عقد توريد مواد ومستلزمات التشغيل المرضي لمديرية الصحة بقيمة مالية إجمالية بلغت ١٨ مليون ليرة وبمدة عقدي ٤ أشهر، ووافق على تنفيذ طريق عميد بمنطقة أشرفية بقيمة مالية ١١ مليون ليرة سورية وينسبة ضم ١٥ بالمئة.



الداخلي والاحتياجات الواجب تأمينها للمعهد من قوائم وتشريعات ودعم لوجستي ليستطيع الضلعو بمهامه بما يتناسب مع عملية التنمية. كما تم الطلب من إدارة المعهد تقديم ورقة عمل حول أساسيات رفع الأداء التدريسي والتدريبي للمعهد بما يخدم تأهيل القيادات الإدارية في المؤسسات وتصويب الممارسات الخاطئة وتفعيل العمل على أرض الواقع والنهوض بعملية التطوير الإداري في مختلف الجهات العامة والعمل على الربط الفعال بين قدرات الطلاب ومهاراته وحاجة سوق العمل. وطلب الكادر الإداري للمعهد بإعداد صك تشريعي لتأهيل الشهادة العليا في الإدارة العامة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة وإعادة النظر بتبعية المعهد وتطوير القوانين والتشريعات الناطقة له بما يتناسب مع المرحلة الراهنة ووضع رؤية منهجية للاستفادة من خبرات الخريجين في سوق العمل وتدويرهم في الإدارات العامة، وتأمين الدعم المادي اللازم والاهتمام أكثر بالبحوث النوعية للمعهد وتفعيلها. بدوره أعرب طلاب من المعهد عن هواجسهم لرئيس الحكومة واسلاميا فيما يتعلق بتبعية المعهد لأي جهة حكومية إضافة إلى موضوع الحوافز وغيرها من القضايا المتعلقة بتطوير المعهد وتأمين متطلباته والتوزيع المدروس للخريجين في المؤسسات العامة للمساهمة في تحقيق النهضة الإدارية ومواجهة التحديات التي فرضتها الحرب على بلادنا من الأمور.

هناك غانم

تعهد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمام طلاب المعهد الوطني للإدارة (INA) والقائمين عليه بوضع رؤية تطبيقية لتفعيل خدمات التدريب التي يقدمها المعهد بحيث تساهم في إحداث نقلة نوعية في بناء الوظيفة العامة وتطويرها لجعلها في مستوى أفضل وإعادة النظر بمخرجات المعهد وتوزيعها بشكل مدروس لتتناسب بشكل أفضل مع سوق العمل وتشكل نواة أساسية في تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري، مؤكداً ضرورة الاستثمار الأمثل لمخرجات المعهد وإجراء دراسات واضحة لدى تناسب الخبرة التي يمنحها المعهد لخريجيه مع سوق العمل لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات الشائعة في الإدارة العامة. وبين أن الحكومة حريصة على وضع الآلية المناسبة لتوزيع الخريجين بشكل مدروس في مؤسسات الدولة بما يضمن حصولهم على الفرص الوظيفية التي يستحقونها ليكونوا أذرعاً تنفيذية في إصلاح العمل المؤسساتي. وتم تكليف لجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء وإدارة المعهد بتشكيل فريق عمل مشترك لإجراء توصيف دقيق لواقع المعهد ومراكز العمل التي يطلب رفعها بالخريجين وتقييم الكادر التدريسي والنظام

ممرضو المشافي الحكومية يتساءلون عن استثنائهم من قرارات المكافآت وتعويضات طبيعة العمل

طرطوس: سناء أسعد

على ما يبدو أن القرارات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والمتعلقة بمنح تعويضات ومكافآت مادية لبعض الأطباء والاختصاصيين العاملين في المشافي الحكومية لم تحظ برضى وقبول الجميع بل كانت هناك ردات فعل سلبية غاضبية ومستعجلة، وساء شعور بالنظم وعدم الإنصاف والعدالة بين أوساط الفئة المهتمشة من قرارات كهذه واسلاميا المرضي منهم كونهم تابعين للقطاع ذاته، ومهما كانت المسوغات مقنعة حسب رأي أصحاب القرار فإنها ليست كذلك بالنسبة لتلك الفئة، وهذا ما يبدوا واضحاً من خلال الشكوى التي تقدم بها بعض المرضي العاملين في المشافي الحكومية إلى مكتب

صحيفة «الوطن»... وفي مضمون الشكوى: يتساءل المرضون عن سبب استثنائهم من تلك القرارات التي منحت تعويضات ومكافآت مادية لأطباء العناية والتخدير والطوارئ حيث تم منح فئتي التخدير مكافأة مقدارها ٢٥ ألف ليرة شهرياً وأطباء العناية والطوارئ والتخدير مئة ألف ليرة شهرياً، فأين التمييز بين جميع الموظفين والتساوي في الحقوق وعدم التمييز بين جميع الموظفين والعاملين في المؤسسات الحكومية؟ وهل نحن درجة عاشر من الموظفين؟ ثم أين وزارة الصحة من قرارات كهذه وأين نقابة التمريض؟ فالمرضون يشعرون بالغبن والنظم نتيجة التمييز غير المسوغ بينهم وبين باقي الطاقم الطبي في المشفى على الرغم من أن المرضي هم أساس العمل بالمشافي ويقومون بأعمال مجهدة وكثيرة. كما أن الاستهتار واللامبالاة بأهمية دورهم سيدفعهم إلى التقاعد المبكر كما حصل في مشفى الأطفال في دمشق أو إلى السفر خارج البلاد، ولكن هذا مالا نرغب به ولا نتمناه ولذلك نحن نطالب من على منير «الوطن» بالعدالة والإنصاف وعدم التمييز... (انصفا المرضي) وفي هذا الخصوص يقول رئيس اتحاد العمال في محافظة طرطوس عامر عيسى الجداري: تقدمت إلينا نقابة عمال الخدمات الصحية والتمريض بمذكرة تتضمن شكوى مجموعة من المرضي والمرضات العاملين لدى مديرية صحة طرطوس يشكون فيها الغبن الذي لحق بهم من جراء إصدار القرار رقم ٣٦/م، تاريخ ٢٠١٧/٥/١١ المتضمن العمل نتيجة التقاعد المبكر.

يطالبون بالعدالة والإنصاف

ممرضو المشافي الحكومية يتساءلون عن استثنائهم من قرارات المكافآت وتعويضات طبيعة العمل